

لجنة الصحة العامة والعمل والشؤون الاجتماعية ناقشت خطة المؤسسة العامة للإسكان المتعلقة
بالقروض بكافة أنواعها
الاثنين 26 تشرين الأول 2026



عقدت لجنة الصحة العامة والعمل والشؤون الاجتماعية جلسة عند الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الإثنين الواقع فيه 2026/10/26، برئاسة رئيس اللجنة النائب بلال عبدالله وحضور مقررها النائب سامر التوم والسادة النواب من أعضاء اللجنة: الياس جرادة، أمين شري، عبد الرحمن البزري، حيدر ناصر وميشال موسى. والنائب مارك ضو من خارج أعضاء اللجنة.

كما حضر الجلسة:

- معالي وزيرة الشؤون الاجتماعية الدكتورة حنين السيد.
- مدير عام المؤسسة العامة للإسكان الأستاذ روني لحد.
- مستشار وزيرة الشؤون الاجتماعية الأستاذ علي نور الدين.

وذلك لمناقشة خطة المؤسسة العامة للإسكان المتعلقة بالقروض بكافة أنواعها.

إثر الجلسة، قال النائب بلال عبدالله:

"خصصت لجنة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية إجتماعها اليوم، بحضور معالي الوزيرة حنين السيد والمدير العام للمؤسسة العامة للإسكان روني لحد لمناقشة السياسة الإسكانية في لبنان كجزء أساسي من الرعاية الاجتماعية وبعد توقف عمل المؤسسة لسنوات في الوقت الذي كانت تتلقى الدعم من الدولة والحكومة في الفترات الصعبة".

أضاف: "للأسف ذهبت القروض إلى أماكن أخرى قد تكون غير مؤهلة لتلبي حاجات ذوي الدخل المحدود ولكن بادرة أمل بدأت اليوم على الأقل ولو بنسبة قليلة بجهود الوزارة ومتابعة من الاستاذ روني بإلحاح منا في كل المحطات والمواقف".

وتابع: "لا يجب ان تنهرب الدولة من مهمتها في السياسة الإسكانية التي هي جزء أساسي من تلبية حاجات الناس تتلاقى مع الحاجات التربوية والإجتماعية حتى الحركة الإقتصادية. هذا كان موضوع نقاشنا اليوم واطلعنا من المدير العام على الخطة وواضح بصمات الوزيرة عليها في إطار بداية استراتيجية إسكانية طويلة الأمد ويحتاج إلى آلية في هذا الموضوع مع مصرف لبنان ربما تكون متعثرة اليوم ولكن البداية ضرورية".

وأردف: "وهنا كان هناك تأكيد وإصرار من كل اللجنة على مجلس الإنماء والإعمار، اي قرض مستقبلي للإسكان يوجّه إلى المؤسسة العامة للإسكان وإصرار بمحاولة إضافة مبالغ على المبلغ المرصود في الموازنة وهذا سنناقشه في جلسات الموازنة".

والنقاش أيضاً كان حول القروض السكنية وقروض الطاقة الشمسية. وهنا كان تمايز بين الزملاء وسنعود وننكب عليه وندرسه لكن المبدأ الأساسي الإنطلاق ببداية سياسة إسكانية لذوي الدخل المحدود وهذه مهمة وطنية".